أخبارنا

عدد خاص بقوانين الأحوال الشخصية

يونيو 2018

أمهات مصر .. خط أحمر

داخل العدد

2 حق الفتيات في قانون الأحوال الشخصية وأوجاع الأمهات المصريات لأطفالهن

6 حق في قانون الأحوال الشخصية لأم مصرية

10 تجارب عالمية

15 قانون الأحوال الشخصية يجب أن يضع في الاعتبار

17 على الطريق

"الوفد" يغازل السلفيين!

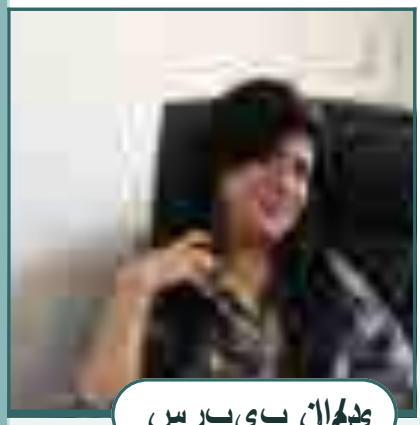

هالة بسيوني

رئيسة مجلس إدارة

جمعية نهوض وتنمية المرأة

رغم أن حزب الوفد خرج مشروع قانون الأحوال الشخصية الخاص بالشريعة الإسلامية حديثاً أضراراً جسيمة بمكانة المرأة المصرية، إلا أنه يتفق بوضوح كبير مع مطالب السلفيين الذين يدّعون أن هم يحاولون الشريعة الإسلامية فإنا أصدق لكي يتفق الحزب الليبرالي الخاص بحزب الوفد مع السلفيين مشددي موضوع واحد وهو تهديد أمن و المواطن الآمن وسوى أن حزب الوفد يغازل السلفيين!

كيف ذلك؟ وما هي الحكاية كاملة؟.. هذا ما سوف نتعرض سوياً عزيزي القارئ في السطور التالية أؤكد أنه لا يخفى إلا من الحرص على مصلحة الوطن والمواطنين وقضية تهم كل مصري.

فالبداية كانت في ٢٠١٣، عندما تقدم حزب السلفيين بمشروع قانون لتعديل قوانين الأحوال الشخصية مطالبًا بجعل سنة الحضانة: ٧ سنوات للولد و٩ سنوات للأنثى!، وإعطاء حق الولاية التعليمية للأب!

وبعد مرور عدة سنوات نأتي لعام ٢٠١٧، لنجد أن حزب الوفد يتقدم بمشروع قانون الأحوال الشخصية يطالب من خلاله بأن يتم تخفيض سن الحضانة إلى ٩ سنوات!، ويتم نقل الحضانة للأب بعد الأم مباشرة!، وأن تكون الولاية التعليمية للأب!

فما أشبه الليلة بالبارحة!، وما أشبه حزب الوفد بالجماعات السلفية، والحقيقة أن مقترح قانون حزب الوفد تتضمن عدد من البنود المجحفة لمصلحة الطفل الفضلى، مثل إقرار الاستضافة، وبنود أيضًا مجحفة للمرأة المصرية مثل أخذ العفش من المرأة عند الخلع باعتباره جزء من المهر!، وكذلك أخذ الشبكة حال إنهاء الخطوبة كجزء من المهر فضلا عن عودة بيت الطاعة، ولكنني سوف أتناول في مقال منفصل كل هذه البنود وسوف أدلل على رفضي ورفض أمهات مصر لها بناءًا على الرأي الشرعي والدستوري والاجتماعي والدراسات الاجتماعية التي تم إجرائها على عينة مختلفة من الأمهات والآباء والأطفال التي أثبتت أن تعديلات حزب الوفد تضر بمصلحة الطفل الفضلى وظالمة للمرأة، ولكن مقالنا اليوم سوف يُخصص لتناول تشابه حزب الوفد مع السلفيين في اقتراحهم بتخفيض سن الحضانة وفي إعطاء الولاية التعليمية للأب ، والرد على هذه النقاط دينياً وقانونياً واجتماعياً.

وسوف نبدأ **بنشإت ثلاثة شهبخ ظبهت**، فبالنسبة للرأي الشرعي: نجد أنه وبتحليل كل الآراء وبالرجوع للشريعة والدين، وجدنا أن سن الحضانة الحالي وهو سن (١٥ عامًا) نابع من الشريعة الإسلامية ولا يخالفها، ولا يوجد نص صريح في القرآن الكريم أو السنة النبوية يوضح الحد الذي تنتهي حضانة الأم لوليدها فيه، وقد قام الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية بمراجعة قوانين الأحوال الشخصية عدة مرات خلال أعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥)، وتم إقرار سن الحضانة بـ ١٥ عامًا للولد، وللفتاة حتى الزواج، وأطالب برفع سن الحضانة ليكون ١٨ سنة وفقاً للدستور المصري الذي ينص على أن الطفولة تمتد حتى ال١٨ عاماً.

ماذا عن الرأي الاجتماعي عزيزي القارئ في مسألة سن الحضانة، نجد أنه وبناءًا على الدراسات التي قمت بإجرائها من خلال جمعية نهوض وتنمية المرأة خلال الفترة من ٢٠١٢ – ٢٠١٦ على عينة وصلت عددها إلى ٢٠٠٠٠ أم وأب وأطفالهم في ١١ محافظة وهم (القاهرة، الجيزة، القليوبية، الغربية، الدقهلية، بورسعيد، الأسكندرية، الفيوم، المنيا، بني سويف، أسيوط)، بالإضافة إلى حلقات نقاشية تم تنظيمها مع أكثر

من ٩٠٠ من أمهات مصر، ووصول ٤٠٠٠ رسالة استغاثة من الأمهات للجمعية، وجدنا أن الآباء يكون هدفهم من تخفيض سن الحضانة فقط هو انتزاع مسكن الزوجية من الأم الحاضنة وخفض نفقة الأبناء، حيث وجدنا أن ٧٨% من الرجال أرادوا الحضانة وتخفيض سنها للحصول على الشقة، و٨٥% من الرجال (أزواج السيدات وأيضًا الرجال من البحث) تزوجوا بأخرى أثناء الطلاق أو بعده في مقابل ٤% من السيدات تزوجن وآلت الحضانة لأمهاتهن، وأكشتفت أيضًا أن ٦٣% ممن كانوا في حضانة الأباء تعرضوا للضرب والإهانة من الأب ومن زوجة الأب، كما كان هناك تفرقة في المعاملة بينهم وبين الأبناء من الزوجة الثانية.

والآن، ننتقل عزيزي القارئ إلى **نشأة تبعية التعليمية** [illegible]

حزب الوفد الأن بأن تكون للأب، فالقانون الحالي نابع من الشريعة والدستور، ففي الفقرة الثانية من المادة رقم ٥٤ لقانون الطفل لعام ١٩٩٦ والمعدل بإضافة هذه الفقرة سنة ٢٠٠٨ ونصت على أن تكون الولاية التعليمية على الطفل للحاضن، كما أنه في ٢٠١٧ ولتسهيل إجراءات الولاية التعليمية على الطرف الحاضن، صدر قرار من وزير التربية والتعليم ، بأن تكون الولاية التعليمية للطرف الحاضن دون الحاجة إلى صدور حكم قضائي بذلك، وهذا نتيجة المشاكل التي تقابل الأمهات الحاضنات مع المدارس ومديريات التعليم بعد الطلاق بالرغم من أن الولاية التعليمية معهم ، حيث كانت تواجههن الكثير من المشاكل عند القيام بسحب الملف أو عمل أى إجراء رسمي دون وجود حكم قضائي بالولاية التعليمية.

والحقيقة فقد كان لديّ استفسار واستنكار في نفس الوقت وهو كيف نجد من يطالب بإعطاء الولاية التعليمية للأب رغم عدم التزامه بدفع نفقة الأولاد ولا المصروفات المدرسية؟!، وهذه ليست اتهامات أُطلقها جُزافاً، بل أنه مبني على دراسات وأبحاث جمعية نهوض وتنمية المرأة والتي وأوضحت الدراسة الأولى للجمعية بأن ٨٨% من الرجال لا يدفعون النفقة، وفي دراسة ثانية كانت النسبة ٩٠%، ناهيك عن عدم دفع الآباء المصروفات المدرسية ، فالدراسة الأولى للجمعية أثبتت أن ٩٢% من الآباء لا يدفعون المصروفات المدرسية ، أما الدراسة الثانية فكانت النسبة٩٥%.

وبعد أن أستعرضت عليك عزيزي القارئ الأدلة الشرعية والاجتماعية بخصوص سن الحضانة والولاية التعليمية، ألا تتفق معي أن أي مطالبات بخفض سن الحضانة أو أن تكون الولاية التعليمية للأب من الأمور التي سوف تؤثر سلبًا على مصلحة أطفالنا الفضلى؟! ألا تتفق معي أن أي تغيير في هاتين المسألتين يثيرا الشكوك حول ماهية دوافع السلفيين أو حزب الوفد في عمل هذه التغييرات؟! فما الذي يجعل قطبين مختلفين يتفقا على تغييرات بعنيها في قوانين الأحوال الشخصية سوى رغبتهم في العودة بنا للوراء!

وختامًا أوجه رسالة للجميع: "دعوا مصلحة الطفل الفضلى نصب أعينكم، وأسعوا إلى تحقيقها لأن ذلك هو الضمان الوحيد لبناء أسرة صحية سليمة، لا تقبلوا أي مقترحات مرسلة لا أساس شرعي أو قانوني أو اجتماعي لها، فأدرسوا هذه المقترحات جيدًا وأثرها السلبي على مصلحة أطفالنا الفضلى من مختلف الجوانب، ودعوا حزب الوفد يغازل السلفيين كما يريد.

"قوانين الأحوال الشخصية"
آلام وأوجاع
لأمهات حاضنات مصر وأطفالهن
أمام المحاكم

والجمعيات الأهلية: لا مساس بقوانين الحضانة

ولا للفردية في تعديلات القوانين والرجوع للمنظور الاجتماعي

أساتذة علم الاجتماع: مناقشات القوانين تتسم بالفردية

والأطفال يتم استخدامهم " كساحات صراع"

أمام ساحات محاكم الأسرة نشعر بآلام وأوجاع الآلاف من أمهات حاضنات مصر وعذاب أطفالهن، وأصبحت علامات الذل والانكسار هي القاسم المشترك بينهن، فقد تلاحقهن الكثير من المتاعب والمشاكل التي يتفنن بها أزواجهن نكاية فيهن، نتيجة العوار والثغرات التي توجد في قوانين الأحوال الشخصية التي يستغلها البعض، وعندما هل علينا عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية ساد الفرح قلوب العديد من أمهات مصر، خاصة بوجود وعود لقانون جديد يكون في صفها، ويزيد من مكتسباتها، ولكن ما يحدث خاب ظن الجميع، بالمطالبة من البعض بتعديلات في هذه القوانين تحد من مكتسبات المرأة، وتضر بمصلحة كل من الأم والطفل، والتي نراها مؤخراً من خلال مشروع القانون الذي تقدم به النائب الدكتور/ محمد أحمد فؤاد عن حزب الوفد إلى مجلس النواب، عن هذه القوانين، ومدى ضررها وسنتناوله في السطور التالية لنكشف من خلالها قصص معاناة ومأساة بعض من الأمهات من جراء هذه التعديلات وأيضاً رأي الخبراء والباحثين في هذه القضايا الشائكة.

"بُخل وتشهير وإهانات وفي النهاية يمتنع عن رؤية الابن! "

تروي لنا السيدة ن.ع، البالغة من العمر ٣١ عامًا، والحاصلة على ليسانس آداب عام ٢٠٠٦، وتعمل كمأمورة ضرائب، قصتها الممزوجة بالحسرة والألم، حيث قالت" عانيت أنا وأبنائي من بخل الأب الذي لم يرى أبنائه منذ ٥ سنوات ولا يعلم أي شيء عنهم أو عن دراستهم ، وغير ذلك أنه يعلم بأن مصاريف مدارس أبنائه تبلغ ١٥ ألف جنيه في السنة، ولكن حكمت المحكمة لها بنفقة ٢٥٠ جنيه في الشهر لأنه أدّعى أنه محاسب في مطعم ويتحصل على راتب شهري قيمته ٧٠٠ جنيه، في حين أن عمله الحقيقي في أحد الفنادق بشرم الشيخ وراتبه منه ٥ آلاف جنيه شهريًا" وتتسائل" هل يعقل أنه يكون للأب استضافة أو حتى رؤية؟! "

"لا مساس لقوانين الحضانة ونقف لها بالمرصاد"

ومن هنا تقول **بسنكثوت /ئ ينبه لآزش- رئيسة جمعية نهوض وتنمية المرأة** هكتى آزرةئ عل ١٩٨٧ لتكون أول جمعية نسويه تهتم بشئون وقضايا المرأة المعيلة في كافة المستويات، أننا من أوائل الجمعيات التي اهتمت بقضايا أمهات حاضنات مصر، ونقف دائماً بالمرصاد للمطالبين في تغييرات تضر بمصلحة الأم المصرية والطفل،

وقد تبنينا حملة قوانين الأحوال الشخصية عام ٢٠١٣، عندما تقدمت بعض قوى الإسلام السياسي بمشروع قانون لتخفيض سن الحضانة، وقد آثار هذا التعديل نوبات القلق والخوف لدى الجميع، وكانت هناك هجمة شرسة عليهم من قِبل الجميع، حتى تم التراجع عن هذا التعديل والعودة إلى سن الحضانة الشرعي وهو ١٥ سنة.

وأضافت قائلة، كنت أعتقد أننا انتهينا من قضية التعديلات على قوانين الأحوال الشخصية التي يطالب بها البعض ، ولكننا فوجئنا للمرة الثانية بتعديلات جديدة خاصة بقوانين الأحوال الشخصية تقدمت بها النائبة/ سهير الحادي لمجلس النواب، متضمنة منح الطرف غير الحاضن أيا كان حق استضافة طفله لمدة يوم أو يومين أسبوعياً بمنزله بجانب شهر من أجازة آخر العام، بالإضافة إلى المناسبات، إلى جانب سحب الحضانة عن الأم حال زواجها وتنتقل إلى الأب بعد أن يلتزم بتوفير من يقوم على رعاية الابن سواء كانت زوجته أو أي امرأة من العائلة، فكانت هذه التعديلات بمثابة صدمة كبيرة لنا، وزادت من تخوفي عندما علمت أنه لم يتم عقد أي حوار مجتمعي قبل الشروع في مسودة تعديل القانون، وهنا قمنا نحن كجمعية نهوض وتنمية المرأة بالقيام بحملات ضد هذه التعديلات، وخاطبنا صناع القرار حيث قمنا بعمل استغاثة لسيادة رئيس الجمهورية ولرئيسة المجلس القومي للمرأة، وذلك للوقوف بجوار أمهات حاضنات مصر وأطفالهن، وبناءًا على ذلك تم الرجوع عن هذه التعديلات من قبل النائبة.

وتضيف رئيسة مجلس ادارة جمعية نهوض وتنمية المرأة، بأنها فوجئت مؤخراً بخروج حزب الوفد بمذكرته الإيضاحية التي تقدم بها لمجلس النواب، مطالباً بتعديلات جديدة على أكثر وأهم البنود التي تخص كل من الطفل والأم في مسائل الأحوال الشخصية، وهي مسألة "الحضانة" !، بتقليل سن الحضانة لـ٩ سنوات فقط!

وتتسائل:كيف يقل سن الطفل وهو محدد بالدستور بـ١٨ عامًا؟!، هل سنرجع للخلف بحقوق المرأة والأم المصرية، أم نتطلع للحصول على الكثير من حقوقها التي تضمنها لها الشريعة الإسلامية والدستور؟!، وأشارت أنه لكون هذه التعديلات بنيت على باطل، وبدون استشارة الجهات المعنية، ولكونها مخالفه للدستور ولاتفاقية حقوق الطفل الدولية، تم التراجع عن هذا التعديل والعودة إلى سن الحضانة الشرعي وهو ١٥ سنة، بعدما قاموا مؤخراً بالاجتماع مع عدد ٦ سيدات فقط، في حضور عدد أكبر من الرجال،

فهل هذا يعد حوار مجتمعي عادل؟!! ، وهل هذا العدد يصح أن يكون ممثلاً عن سيدات وأمهات مصر؟!!.

"مناقشات القوانين تتسم بمنطق الفردية"

ومن جانبها تقول **د.هدى زكريا / وذى سكرتير – أستاذة علم الاجتماع السياسي** آم لئ ڜخت لم مناقشات تعديلات قوانين الأحوال الشخصية، تتسم بطابع " الفردية" بمعنى إضفاء صفة الشخصية من جانب القائمين على التعديلات، لتضررهم من القوانين السابقة دون النظر إلى كافة الآراء أو حالات الأمهات والأطفال بشكل عام للخروج بقوانين ناصفه وعادلة لمصلحة الأطفال.

وترى الدكتورة / هدى زكريا ، أن ما يحدث من تعديلات على هذه القوانين، يوضح أن مشرعيها أو القائمين عليها لا يقوموا بالرجوع إلى العلوم الاجتماعية، متجاهلين أنه علم أساسي في الحياة الاجتماعية، فلابد من الأخذ به، عند التطرق للقوانين لأنه يساهم في توضيح طبيعة القوانين، وما تحتاجه في الفترات الحالية والمستقبلية.

"الأطفال .. ساحات للصراع بين الأبوين"

وأوضحت أيضا الدكتورة /هدى، أن الآباء والأمهات يستخدمون الأطفال " كساحات صراع"، دون التفكير في حالة أمان الطفل أو مصلحته، وهذا ما تبين لنا من دراسة "التكلفة الاجتماعية للطلاق" التي قمت بإجرائها بالتعاون مع مركز قضايا المرأة عام ٢٠٠٩، وأيضا لاحظنا ارتفاع نسبة الطلاق في مصر، وما يترتب عليه من قضايا في المحاكم خاصة بالأحوال الشخصية، ومن هنا يجب النظر لمشروعات تعديلات القانون بمنظور اجتماعي وليس شخصي، بمناقشة كافة الأطراف المعنية بالقضية للخروج بقوانين تخدم مصلحة الطفل فهذا حق وواجبه علينا كمجتمع أن يكون نشأ صالح يخدم ويفيد المجتمع.

وعن الآثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال بعد طلاق والديهم أكدت الدكتورة / هدى أنها خلال دراستها عن الطلاق، استمعت لعدد كبير من الأطفال أبناء الطلاق، والذين حكوا لها عن كم المعاناة النفسية والجسدية الذي عانوها منها، فضلًا عن معاناة الأم في المحاكم لطلب الأب الرؤية، نكاية فيها في حين يمتنع عن دفع النفقات والتهديدات بخطف الأطفال من أمهم، وفي النهاية يدفع الأطفال الثمن.

دكتورة / هدى زكريا

مش كفاية حزني على فراق زوجي... عايزين يحرموني من حضن ابنتي!

تقول (م.أ) أرملة تبلغ من العمر ٢٤ عامًا- خريجة بكالوريوس تربية إحدى ساكني مصر الجديدة، ولديها ابنة تبلغ من العمر ٣ سنوات؛ "كان زوجي يعاني من مرض شديد وهنا بدأ شغل الحموات، فقامت ببيع الشقة لفقدان أهليتي عليها، ورفعت دعوى بتمكيني من الشقة، وأثناء ذلك توفي زوجي وتركني أنا وابنتي لوحدنا في صدام كبير مع عائلته خاصة الجد والجدة، حالتي النفسية ساءت وذهبت لأعيش مع أسرتي لحين استقرار الأمور، ولكن فؤجئت أن حمايا وحماتي عرضوا شقتي للبيع بكامل مشتملاتها من الأثاث والأجهزة الكهربية، ولكن حمدت ربنا أن المحكمة أصدرت حكم بتمكيني من الشقة، وعندما علموا بذلك أخذوا العفش من الشقة وهنا رفعت قضية تبديد قايمة وأخذت حكم محكمة بالسجن عامين للجد ولكن قام بعمل استشكال وسلم لي العفش، وهكذا أصبحت في مرار ومعاناة ليس فقط بفقداني أبو ابنتي ولكن لتعنت أهل زوجي معي ورفضهم النفقة على ابنة ابنهم مما جعلوني أرفع قضية نفقة في المحكمة وأخذت سنوات حتى تم الحكم فيها .. وأصبحت حياتي جحيم ما بين المحاكم من قضية لأخرى للحفاظ على حقوق ابنتي خاصة أن ليس لها أب تستند عليه".وتستكمل قائله " ليس هذا فقط ما يفعلون معي بالتعنت والامتناع عن الالتزام بحقوق ابنتي، فقد قاموا برفع قضية عليا إني "مجنونة" ويجب معالجتي في مستشفى العباسية وتم رفض القضية ٣ مرات كانوا يرفعوها من محاكم مختلفة، هذا فضلًا عن رسائل التهديدات بأنهم سيحرمونني من ابنتي حال تنفيذ الرؤية للبنت، ورغم ذلك كنت ملتزمة بتواصل البنت مع جدها وجدتها حتى تكون طفلة سوية لا تؤثر عليها تلك المشاكل إلى أن حدث مرة أثناء هذه الزيارات في النادي طلب عمها أن يأتي هو وزوجته الزيارة مع والديه وهنا كان يريد خطف البنت حينما حاول أن يذهبا بعيدًا عن عيني وهنا خوفت جداً وجريت على ابنتي وحاولت أخذها ولكن هو منعني ولكن استنجدت برئيس الأمن في النادي الذي منعنه وحافظ على ابنتي".

ولكن ما زاد قلبي حسرة أنهم يهددوني بقانون الرؤية والاستضافة بأن بذلك سيكون لهم حق في أخذ ابنتي بالأيام والشهور وحرمانها من حضني، وهنا أرفض وبشدة هذا القانون سواء كان بشروط و ضمانات أو لا، فهل يعقل أن يرعى ابنتي الجد والجدة اللذان هما في كبر السن وفي حالة احتياج للرعاية أم سيتركوها مع من؟!فمن سيقوم برعايتها وخاصة أننا أصبحنا في وقت نسمع عن الكثير من حالات التحرش الجنسي والاغتصاب والتعدي والتعذيب ، كما أن ليس من الشرط خطف الطفل والسفر للخارج فقط وإنما تتم حالات الخطف داخل البلاد ولا نعرف الوصول إليهم مرة أخرى؛ وغير ذلك فأين آلية التنفيذ لهذا القانون ؟!

أمهات مصر خط أحمر

مرات الأب استخدمت قواها الناعمة لخطف ابني و٣ سنوات محرومة من ضنايا المخطوف

من بين الإستغاثات التي تلقتها الجمعية مؤخرًا في إطار حملة أمهات مصر خط أحمر، السيدة (أ.م)٣٥ سنة، لديها طفل١٠ سنوات، والتي ترفض مقترح قانون حزب الوفد، لتعرضها لخطف طفلها وحرمانه منه لمدة تزيد عن ٣ سنوات : فتحكي لنا معاناتها فتقول: تزوجت عام ٢٠٠٨ وانتقلت حياتي من القاهرة إلى الأقصر، واستمر الزواج شهر ونصف لغاية ما اكتشفت حاجات صعبة في شخصيته مقدرتش أتأقلم معها فطلبت الانفصال بهدوء، وتم الطلاق وكنت حامل في ابني واتفقنا على رؤيته ابنه في أي وقت.

ولكن محضرش الولادة ولا اسجل شهادة ميلاد الولد غير بعد ١٥ يوم، لما رجع من شهر العسل، وكمان رغم اتفاقه على مبالغ كنفقة للطفل وديا إلا إنه يرجع في الاتفاق ويدفع مبلغ أقل، وزوجته هي اللي كانت بتحرضه، ورغم كده بوافق على زيارات طليقي مع مراته لرؤية ابنه، وكمان يعيش معاه في الأقصر في الأجازة عشان يتعرف على عائلة والده وأخواته من زوجته الثانية.

وبحسرة تقول" غيرئ خظ رائ ة غضركق ىكمضرك اي خنشئ لمى هإذجع ذ فكة ضركق ى .إ زئ عج لئة ذ ضف ذ هزئغذ ا ذ على الأقصر عام ٢٠١٥ ومن وقتها مشفتش ابني، عملت محضر خطف ولكن الشرطة معملتش حاجة غير اثبات حالة لأن الولد مع أبوه، ورفعت قضية حضانة لأمي وكسبناها وللأسف مبنعرفش نوصل للطفل.

ومش بس كده ده بيخلي ناس تعمل ضدي أنا وأمي محاضر بالتعدي والضرب ويتحكم فيها غيابي بالسجن ولكن بنثبت العكس ونأخذ براءه، وقدم أوراق ضد أمي بأنها دمرت الولد نفسيا لأنها كانت بتتعدى جنسيًا على الطفل لاسقاط الحضانة عنها".وكمان رفع قضية حضانة لخالتة المريضة وكبيرة السن وكسبها لأن مفيش محدش بلغنا بالجلسة، ورفعنا قضية بالولاية التعليمية لأمي وكسبناها وروحنا ننفذها من مدرسة الولد في الأقصر، مدير المدرسة قدم لنا ورقة مختومة وممضية بأن الولد اتنقل لمدرسة أسوان لنقل مقر سكن الأب وهو في الحقيقة منقلش سكنه، ورغم كده روحت مدرسة الولد في أسوان المدير أفاد بأن ابني متنقلش عندهم، كمان رفعت خالته قضية بالولاية التعليمية بحجة أن الولد متفوق في دراسته وصعب أنه ميحضرش الامتحانات في مدرسته بالأقصر! طب ابني فين في الأقصر ولا أسوان مش عارفة أنفذ حكم المحكمة!

بجد حرام، طليقي خطف ابني ومرات الأب عملت غسيل مخ لإبني بيقولها ياماما والناس تناديها باسم ابني وبتنزل فيديوهات على الفيس بوك لتقهر قلبي وكأني مش أم واللي مخطوف ده مش ابني!..**غضبه كنه ةق طكبهه خ قبسق ذ للأحوال الشخصية ورافضة خفض سن الحضانة والاستضافة لأني كنت بعمل كده طواعية مش إجبار وقانون، ولكن خطفه من حضني وعيشه مع مرات أب كل هدفها تستحوذ على ابني وتسيطر عليه.**

"نهوض وتنمية المرأة" ترفض مقترح حزب الوفد لقوانين الأحوال الشخصية

وتوجه نداء لرئيس الجمهورية لوقف المقترح في "مؤتمر صحفي"

وأمهات مصر:

سنرد الجميل لحزب الوفد

بعدم انتخابه في الانتخابات القادمة

منذ نوفمبر ٢٠١٦، ونحن نطالع ما تتقدم به بعض الجهات لمجلس النواب من مشاريع تعديل قانون الأحوال الشخصية، التي تثير قلق واستياء وتخوف الأمهات المصريات، بالإضافة إلى الجهات والجمعيات الأهلية التنموية المعنية بشئون المرأة، التي حملت فوق كتفها نقل أصوات واستغاثات الأمهات المصريات لصناع القرار، ومن بينها جمعية نهوض وتنمية المرأة ولهذا دشنت الجمعية حملة تحت عنوان "أمهات مصر.. خط أحمر"، وذلك بهدف نقل أصوات واستغاثات الأمهات المصريات لصناع القرار نتيجة تضررهنّ من أي تعديلات تمس حياة وسلامة أطفالهنّ، وفي إطار الحملة نظمت جمعية نهوض وتنمية المرأة مؤتمر صحفي، لتوجيه نداء لرئيس الجمهورية السيد /عبد الفتاح السيسي بوقف مقترح قانون حزب الوفد لتعديل قوانين الأحوال الشخصية المجحف والذي لا يحقق مصلحة الطفل الفضلى.

ولم يكتفي المؤتمر برفض مقترح قانون حزب الوفد للأحوال الشخصية بل سلط الضوء على أهم السلبيات الموجودة في قانون الأحوال الشخصية الحالي

إلى جانب مناقشة سلبيات قانون الأحوال الشخصية الحالي ، ومناقشة مقترحات قوانين الأحوال الشخصية (قانون حزب الوفد)، ولماذا تم رفضها من جانب الجمعية ومن جانب عشرات الآلاف من الأمهات الحاضنات وكل من يهتم بمصلحة الأطفال في مصر.

، حيث صرحت د.إيمان بيبرس رئيسة مجلس إدارة الجمعية في كلمتها بالمؤتمر أن عدم القدرة على تطبيق بنود القانون هي من أهم سلبيات القانون الحالي، فعلى سبيل المثال أقر القانون الحالي بحق النفقة للزوجة وهناك نص صريح بذلك، ولكن كشفت نتائج الدراسات التي أجرتها جمعية نهوض وتنمية المرأة على أكثر من ٢٠,٠٠٠ فرد من أمهات وأباء وأطفال من أسر مختلفة في أكثر من ١١ محافظة أن ٩٠% من الرجال لا يدفعون النفقة، كما أشارت أيضاً إلى أن القانون الحالي ألزم الأب بدفع نفقات الطفل ومنها المصروفات المدرسية ولكن طبقاً للدراسات الرسمية ودراسات الجمعية هناك ٩٥% من الأباء لا يدفعون مصاريف المدرسة.

وتساءلت د.إيمان، إذاً لو أن هناك مشكلة في تنفيذ وتطبيق القانون الحالي بشكل عام لأسباب كثيرة، فكيف نتوقع تنفيذ العقوبات الموجودة في بنود مقترح قانون حزب الوفد غير الواقعية؟!

ومن جانبه، صرح [illegible] **أمهات حاضنات مصر**، أن فكرة مقترح قانون حزب الوفد ولو تم تطبيقه سنقوم بالطعن عليه في المحكمة الدستورية، موضحا أن قانون ١٠٣ ينص على أن الأزهر الشريف هو مصدر الفتوى من خلال دار الافتاء المصرية والأزهر هو المرجعية للدستور، وطالما أن الأزهر أكد عدة مرات بأن القانون الحالي شرعي ودستوري ، فلماذا نطالب بتغييره؟!، وأكد على اتفاقه مع د.إيمان باسم أمهات مصر في رفض مقترح قانون حزب الوفد وطالب بتعديلات السلبيات الموجودة في القانون الحالي.

وخلال المؤتمر وجهت الأمهات من السادة الحضور استغاثة لرئيس جمهورية مصر العربية باسم أمهات مصر بوقف مقترح قانون حزب الوفد، وأنهم سوف يرسلون استغاثات من آلاف الأمهات للتدخل حيث أنهم يثقون في دعمه للمرأة المصرية، كما أشاروا إلى أنهم سوف يقومون برد الجميل لحزب الوفد في الانتخابات القادمة بعدم انتخابهم حيث أنهم لا يمثلون المرأة المصرية.

المؤتمر حضره عدد كبير من الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، إلى جانب لفيف من الشخصيات العامة المعنيين بالقضية والرافضين لمثل هذه المقترحات.

في حوار مجتمعي "صوت أمهات مصر":

"جمعية نهوض وتنمية المرأة" تطرح مشكلات ومعاناة المطلقات

نتيجة تعديل الأحوال الشخصية وتؤكد:

نرفض أي تعديلات تمس حياة وسلامة الطفل والأم

بهدف الحفاظ على مصلحة الطفل المصري والتواصل مع جميع الأطراف، وفي إطار حملة "أمهات مصر.. خط أحمر"، نظمت جمعية نهوض وتنمية المرأة حوار مجتمعي مشترك مع "الاتحاد العام لنساء مصر"؛ تحت شعار "صوت أمهات مصر"، وتم خلاله مناقشة مسألتيّ الحضانة والاستضافة في قانون الأحوال الشخصية من الناحية النفسية والناحية القانونية، باعتبارهما أكثر نقطتين تؤرقا الأم المصرية، وتسببا لها القلق على حياة أطفالها.

وحضر الحوار المجتمعي عدد من نائبات البرلمان ، ومجموعة من الشخصيات والجمعيات والمؤسسات المعنية بشئون وقضايا المرأة، واتفق الجميع على وجود من يريد العودة بالمرأة المصرية للوراء، وكلما تقدمت المرأة وحصلت على بعض الحقوق والمكتسبات، نجد مجموعة من العراقيل التي تؤدي بنا إلى نقطة البداية، مؤكدين على أن ذلك لن يثنيهم كأشخاص وجمعيات ومؤسسات تهتم بالمرأة وقضيتها، ولا يوجد مجال للتنازل عن مكتسبات المرأة.

قوانين الأحوال الشخصية.. بين الرفض والاستكار

لا تنازل عن مكتسبات المرأة

م. فاطمة بدران- مديرة مشروع مناهضة التمييز ضد النساء بالاتحاد العام لنساء مصر: لا مجال للتنازل عن مكتسبات المرأة المصرية، ويوجد من يريد العودة بنا للوراء، وأنه يجب العمل على الاهتمام بمصلحة الأسرة المصرية.

أرفض مشروع قانون حزب الوفد

النائبة/ نانسي نصير- عضوة مجلس النواب: أرفض مشروع حزب الوفد، وأطالب بوضع قانون ضد كل من يسئ لسمعة الأم من قبل المطلقين، ونحن كنائبات نحتاج دعم من مختلف الجهات، سواء كان مؤسسات أو جمعيات أهلية نسوية للوقوف أمام هذه المقترحات.

أطالب بثورة ضد هذه المقترحات

النائبة جليلة عثمان- عضوة مجلس النواب: أطالب بثورة من الجميع لرفض مثل هذه المقترحات التي تنقص من حق المرأة وتجعلنا نعود للوراء، بالإضافة إلى استخدام الطفل كورقة ضغط على الأم للتخلي عن حقوقها.

قوانين الأحوال الشخصية.. بين الرفض والاستنكار

ضرورة تعيين قاضيات مدربات لمحكمة الأسرة

النائبة منى منير – عضوة مجلس النواب: أطالب بتعيين قاضيات لمحكمة الأسرة على أن يحصلن على تدريبات للتعامل مع قضايا الأحوال الشخصية بروح القانون وليس بالورق فقط، وأرفض قانون الاستضافة لعدم وجود ضوابط تحكمه.

لماذا المطالبة بتغيير القوانين الآن؟!!

الكاتبة الصحفية/إقبال بركة: قانون الأحوال الشخصية الحالي تمت الموافقة عليه من قِبل المحكمة الدستورية العليا، متسائلةً: "فلماذا المطالبة بتغييره الآن؟، هل فقط للانتقاص من حقوق المرأة؟ وما الدوافع والأسباب من وراء عرض مقترح هذا القانون في مثل هذا الوقت من قِبل حزب الوفد ؟!!

المشكلة في التنفيذ وليس التشريع

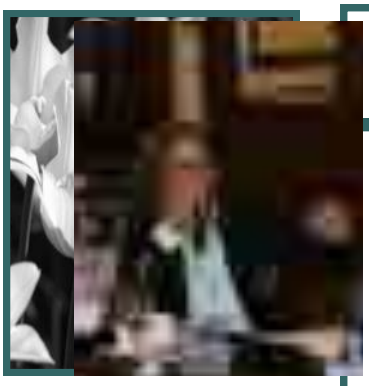

المحامية/رانيا هيكل: توجد العديد من المواد التي تحتاج إلى تعديل في قانون الأحوال الشخصية والمشكلة في التنفيذ وليست في تشريع القوانين وستحدث مشكلات نتيجة مواد الاستضافة وخفض سن الحضانة،التي يطالب بها حزب الوفد

جميل جورج

المرأة ترد الجميل للوفد

الصحافة تقول

ذعر بين الأمهات الحاضنات

نقل حضانة الطفل إلى الأب.. يثير جدلاً !!

❊ المؤيدات: القرار تقديري للقاضي.. وليس إلزاميا

❊ المعارضات: الأولاد تدفع ثمن هذا القانون

الولاية التعليمية للحاضنة
دون حكم قضائي

الطلاق على الحاضنة.. الأب يثير الرأي العام

للتواصل إعلامياً أو إرسال أى مراسلات لجمعية نهوض وتنمية المرأة يكون من خلال

الفرع الرئيسي بالقاهرة

العنوان: ٨/١٠ شارع متحف المنيل – الدورالثاني

تليفون: ٢٣٦٥٧٨١٣- ٢٥٣٢٢٩٤٩ -٢٥٣٢٢٥٥٠- ٢٥٣٢٥٥٧٨ –

فاكس :٢٣٦٣٦٣٤٥ (٠٢)

Whats app: 01016388825

البريد الإلكتروني لإدارة الإعلام: **news@adew.org**

adewnews@gmail.com

البريد الإلكتروني: **adew@adew.org**

فرع الفيوم:

العنوان: شارع الاصلاح الزراعي منطقة المسلة خلف محلات مترو وان الدور الثالث شقة رقم ٣

تليفون: ٠٨٤٢١٥١٠١٤

الموقع الإلكتروني: **www.adew.org**

جروب الفيسبوك: **ADEW**

قناة الجمعية على يوتيوب: **Adew Egypt**

تويتر: **adew_egypt**

المدونة: http://adewegypt.blogspot.com